معهد التخطيط القومي

المتابعات العلمية

للعام الأكاديمي ٢٠١٨/٢٠١٩

وقائع الحلقة السابعة

العمالة العالمية – الاتجاهات الاجتماعية

الخضرة مع / بواسطة الوظائف

World Employment-Social Outlook: Greening With Jobs

المنسق العام

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

المتحدث

أ.د. سيد محمد عبد المقصود

الأستاذ بمركز التنمية الإقليمية

مقدمة

دنيا الأعمال مرتبطة جوهرياً بالبيئة الطبيعية. الوظائف في الزراعة والغابات وصيد الأسماك، السياحة والصناعات الأخرى بما في ذلك الصيدلة/صناعة الأدوية والعقاقير، الغزل والنسيج، الغذاء والمشروبات تعتمد على بيئة صحية. ارتفاع الحرارة مثل تلك المتوقعة نتيجة تغيرات المناخ سوف تزيد أيام العمل وذلك لمقابلة أيام العمل الحارة.. وهو ما يضع صحة العمال في خطر وانخفاض الإنتاجية، وقد يصل الأمر بسرعة للنقطة التي فيها فرص العمل المولدة أو الناتجة من تحسن التنمية الاقتصادية تصبح خطراً أو التدمير أو ما هو أسوأ نتيجة استنزاف البيئة. الاتجاهات الاجتماعية تتطلب العدالة في اطار الفوارق الكبيرة في تأثير الآثار السلبية لاستنزاف البيئة. هنا مطلوب ان لا يوجد توتر أو اختلاف بين النمو الاقتصادي والوظائف من ناحية واستدامة التنمية من ناحية أخرى. تحقيق استدامة البيئة يمكنه ان يخلق وظائف. الاقتصاد الأخضر سوف يكون مصدر رئيسي لنمو الوظائف في مستقبل العمل. اتخاذ خطوات عمليه في قطاع الطاقة لتقليل الدفء العام ٢ درجة مئوية بنهاية القرن يمكنها خلق حوالى ٢٤ مليون وظيفة وهو ما يعوض أي خسائر في الوظائف. الاعتماد على الاقتصاد الدوار لخفض استخراج المواد وتوليد النفايات سوف يؤدى أيضاً إلى مكاسب صافية للوظائف.

خلق/ انشاء الوظائف المتوقعة والمطلوبة ليس سهلاً: مطلوب سياسات سليمة لترويج الصناعات الخضراء من خلال التأكيد على العمل اللائق فيها. هذه الصناعات الخضراء مطلوبة أيضاً لتسمح للعمال في التحول لقطاعات جديدة وكذا حماية من قد يفقد وظيفته بسبب الصناعات الرديئة الأنشطة والتي تساهم في استنزاف البيئة.

أجزاء أو نقاط التقرير

- استدامة البيئة والعمل اللائق. وينقسم هذا الجزء إلى ٣ نقاط عن النمو الاقتصادي والعمل اللائق وتدهور واستنزاف البيئة. ويوضح ضرورة العلاقة السليمة/الصحيحة بين الوظائف / الأعمال والبيئة.
- العمالة ودور العمال في اقتصاد أخضر، ويشمل خلق الوظائف وهدم/ الغاء الوظائف عند التحول إلى الاقتصاد الاخضر، الوظائف الخضراء، المشروعات الخضراء هي العامل الأساسي في التحول.
- الاطار التنظيمي: التكامل – الشراكة – الحوار ويشمل موضوع تكامل حماية البيئة وموضوعات العمل على المستوى العالمي، ادخال/ النص على العمل اللائق في القوانين والسياسات على المستوى القومي، تحضير أماكن العمل من خلال التفاوض/ الحوار.

- حماية العمال والبيئة وينقسم هذا الجزء إلى ٦ نقاط، الربط بين الفقر والحماية الاجتماعية، وأمن الدخل والبيئة، حماية البطالة والتحول الهيكلي في اطار/ سياق تغير المناخ، برامج التحويلات النقدية، برامج التشغيل العام، المدفوعات للخدمات الاقتصادية، المحاكاة.
- المهارات للتحول الأخضر، وتشمل، سياسات واجراءات تنمية المهارات، برامج تنمية المهارات ومبادرات تخضير الاقتصاد، خرائط الهياكل المؤسسية لسياسات وبرامج المهارات.

أهم نقاط التقرير

الحد من الدفء العام بمقدار ٢ درجة مئوية سوف يؤدى لخلق وظائف.

تهدف اتفاقية باريس ٢٠١٥ إلى تحقيق وقف زيادة المتوسط العام لدرجة حرارة الارض إلى أقل من ٢ درجة مئوية فوق مستويات درجة الحرارة في مرحلة ما قبل التصنيع. هذا يتم بمساعدة الدول على تنفيذ هذا الهدف بتقوية قدره المجتمعات لمواجهة آثار تغير المناخ . تقديرات العمالة التي تقوم بها منظمة العمل الدولية تشير إلى الأثر الصافي على العمالة سوف يكون ايجابيا. فالتحول إلى الاقتصاد الاخضر سوف يسبب خسائر في الوظائف في قطاعات معينه وهى الصناعات المولدة للكربون وكثيفة الاستخدام للموارد وهى التي سوف ينخفض فيها عدد الوظائف بنسبة كبيرة أكثر مما يقابلها من فرص عمل جديدة. إن اساليب الانتاج القائمة على استخدام الطاقة سوف تؤدى إلى تحقيق خسائر في الوظائف، تبلغ حوالى ٦ مليون وظيفة، ولكنها سوف تؤدى لخلق ما يقرب من ٢٤ مليون وظيفة. الزيادة في عدد الوظائف الذى يبلغ ١٨ مليون عبر العالم سوف ينتج من استخدام التطبيقات المستدامة، بما في ذلك تغير هيكل خليط الطاقة، وكذا النمو المتوقع من استخدام السيارات الكهربائية، واستخدام اساليب زيادة الكفاءة الانتاجية للصناعات القائمة على الطاقة الحالية، وكذا المباني المستقبلية.

لضمان تحقيق هذا التحول لابد من جهود كبيرة لترويج التحول إلى الاقتصاد الأخضر. ويكون ذلك مصحوباً أيضاً بمجموعة سياسات وإجراءات تسهل إعادة تخصيص / توزيع العمالة ودفعها نحو العمل اللائق – وسياسات لتقديم حلول محلية مناسبة، ودعم إعادة احلال العمالة.

التحول إلى أسلوب الزراعة المستدامة والاقتصاد الدوار

الزراعة التقليدية تستنزف قدر كبير من الموارد (الارض والمياه). الزراعة الحديثة المستدامة (الطبيعية) سوف ينتج عنها وظائف كثيرة وأفضل. تطبيق السياسات الخاصة بالزراعة المستدامة بشكل اكبر يحولها إلى صناعة الزراعة وهو ما يخلق على وجه الخصوص عماله بأجر نقدى في المزارع المتوسطة وكبيرة المساحة.

هذا النهج يعطى فرصة جيدة لصغار المزارعين لتحقيق تنوع في مصادر الدخل نتيجة التحول نحو الزراعة الحديثة (الصوب) – تطبيق أساليب الزراعة المصانة (الصوب) يؤدى لمساعدة الدول النامية في التحول الهيكلي المستدام. هذا وبالتوازي مع ذلك استخدام الاقتصاد الدوار الذى يركز على إعادة الاستعمال، التدوير، إعادة التصنيع واصلاح السلع سوف ينشئ حوالى ٦ مليون وظيفة جديدة، وذلك من خلال احلال القطاعات القديمة وتغيير النموذج القديم القائم على الاستخراج – الصنع – الاستخدام والإتاحة.

التحول ضرورة بل عاجل نظر لضغط أنشطة الاقتصاد الحالي غير المستدام على البيئة

حقق الاقتصاد العالمي انجاز كبير خلال الفترة بين ٢٠٠٠، ٢٠١٥، وكذلك في زيادة العمل اللائق بما أدى إلى خفض في العمالة الفقيرة وعمالة الأطفال. هذا وبالرغم من هذا الانجاز فقد ركد نمو الاجور، وارتفعت درجة عدم المساواة، بل ان محتوى الموارد النادرة والقابلية المحدودة لاستيعاب المخلفات فان الشكل الحالي للنمو الاقتصادي يعتمد بدرجة اكبر على استخراج الموارد، والصناعة التحويلية، الاستهلاك ، توليد المخلفات. لقد شهد عام ٢٠١٣ زيادة استخدام كمية موارد ومخلفات بنسبة ١٧٠% من التي يمكن للطبيعة استيعابها وتوليدها. لقد سببت الأنشطة الإنسانية تغيرات مناخية معاكسة على المستوى العالمي.

الوظائف تحتاج لبيئة صحية ومستقرة، وخدمات

تشير وجهة النظر الخاصة بالوظائف في المدى المنظور ان حالة الاستدامة البيئية حرجه وان زيادة تكرار وكثافة الكوارث الطبيعية والمرتبطة بالنشاط الإنساني، مما أدى إلى خفض الانتاجية. وقد أدى ذلك إلى خسائر في سنوات العمل تقدر بحوالي ٠.٨% سنوياً من إجمالي سنوات حياه العمل. النظر إلى الامام يشير أن زيادة الحرارة المتوقعة سوف تجعل شدة الحرارة حاجة عادية وهو ما يخفض جملة ساعات العمل بحوالي ٢% عالمياً بحلول عام ٢٠٣٠، وتؤثر على جميع العاملين في الزراعة وفى الدول النامية. الضرر المرتبط بعدم تلطيف تغير المناخ سوف يحطم نمو الناتج المحلى والانتاجية وظروف العمل، الهواء المحلى – المياه وتلوث التربة والآثار الأخرى لاستنزاف البيئة وبالتدريج تؤثر على صحة العمال ، والدخل، وأمن الغذاء والطاقة وكذلك الانتاجية. هذا الأثر السيء/ السلبى يمكن تحاشيه أو خفضه باتخاذ أساليب سياسة محددة تشمل امان الوظائف واساليب صحية وسياسات انتاج اجتماعي وافعال أخرى كثيرة تصمم لتستخدم في بيئة متغيرة.

الخطوط العريضة لبيان الطبيعة شديدة الحرج للتحول نحو استدامة البيئة وعالم العمل

يوجد حاليا ١.٢ مليار وظيفة تعتمد بشكل مباشر على كفاءة اداره واستدامة وجود بيئة صحية وخاصة وظائف الأعمال الزراعية، والري والصيد، التي تعتمد على تشغيل/ استهلاك الموارد الطبيعية مثل الهواء وتحليه المياه وتجديد التربة والأسمدة وأساليب التقليح/ الاكثار ومراقبة وضبط الأوبئة والأمراض.

خفض النهايات العليا لدرجة الحرارة، الحماية ضد العواصف والفيضانات والرياح وهو ما يدمر البيئة ويهدد خدمات هذه النظم الاقتصادية، ويهدد كذلك الوظائف التي تؤديها – الأمثلة كثيرة من اول تسونامى حتى أيادا – إن آثار تدهور البيئة على عالم العمل حادة جداً وخاصة على الوظائف الحساسة/ الحرجة، وهم العمال من ذوى الدخل المنخفض في الدول الصغيرة والجزر في مجموعة الدول النامية. العمال الريفيون والسكان في المنطق الداخلية والقبائل والمجموعات الأخرى الأقل حظاً يتأثرون بشدة بتغير المناخ.

التحول إلى اقتصاد أخضر ليس في تعجل من أجل حماية كوكبنا فقط ولكن أيضا يتفق، ويواكب مع تحسن في العمل اللائق. لقد حققت بعض الدول نجاحات في تحسين مخرجات سوق العمل، بينما في نفس الوقت وعلى النقيض ضاعفت النمو من انبعاثات الكربون مثال كوريا الشمالية وإلى حد ما الصين.

السياسات المكملة يمكنها زيادة رواج العمالة وتلطيف آثار تغير المناخ

بالرغم من ان وسائل واساليب وسياسات تلطيف آثار تغير المناخ سوف ينتج عن ذلك خسائر كثيرة في العمالة في الأجل القصير، خاصة آثارها السلبية على نمو الدخل والعمالة، وعدم المساواة والتي يمكن ان تنخفض من خلال تصميم وتطبيق سياسات مناسبة مكملة. ان تخفيف تغيرات المناخ يمكنها ان تخفض قليلاً من نصيب مشاركة المرأة في قوة العمل من جملة العمالة، الا اذا اتخذت سياسات لتخفيض الفصل الوظيفي، أو أن المكاسب من سيناريو خفض درجة الحرارة ٢ درجة مئوية يمكنه أيضا أن يترتب عليه خلق وظائف في الصناعات التي يستحوذ عليها الرجال وهى الصناعات الجديدة والمتجددة والتحويلية والتشييد.

إن التنسيق بين الشركاء في المجتمع يمكنه تخفيض حدة عدم المساواة وترويج زيادة مكاسبها الانتاجية، بينما التنسيق على المستوى العالمي يكون ضرورياً لتحقيق نقص في الانبعاثات، وهى سياسات تخفيض محددة منها الحد من زيادة درجة الحرارة، زيادة نسبة الطاقة المتجددة، وهو ما يمثل حافز لأصحاب الأعمال لتنمية واستخدام تكنولوجيات أكثر كفاءة، وهو ما يرفع ويدعم زيادة التشغيل في الوظائف الحاكمة وزيادة الانتاجية.

تطبيق تلك السياسات التي تؤدى لتغيير أساليب الزراعة القديمة يمكنها أيضا خلق وظائف على المستوى المحلى.

ضرورة وجود اطار قانوني (تشريعات) تقدم حوافز لتحضير الاقتصاد وذلك من خلال تأمين العمل اللائق

التشريعات والقوانين يمكنها زيادة الاتجاه نحو توفير العمل اللائق من خلال وبعد التحول إلى استدامه البيئة، وذلك بواسطة قوة الموافقة الواسعة والانفاق العالمي من جانب العمال وأماكن العمل، والعديد من القطاعات. ان معايير العمل توفر دعامه اجتماعية للاقتصاد الاخضر ويمكنها المساعدة في ضمان ان القطاعات الناشئة توفر ظروف عمل لائقة أصلاً. وبالإضافة لذلك فان معايير منظمة العمل الدولية لأمن الوظائف والصحة تساهم في الحفاظ على البيئة.

اتفاقيات البيئة الجماعية تربط بين الدول التي تتعامل مع موضوعات البيئة كثيراً ما تشمل جوانب العمل مثل أهمية البيئة في العمل، حماية العمال وضرورة زيادتها. كما تركز هذه الاتفاقيات على أمن الوظائف ومعايير الصحة على المستوى الوطني. ان التشريعات البيئة والسياسات دائما ما تشمل/ تتضمن موضوعات العمال.

سياسات تغير المناخ تشمل نصوص خاصة بالعمل بما في ذلك، السياسات التكميلية للمهارات وخلق فرص العمل. مطلوب أيضاً تشريع لتغطية موضوعات قطاع بيئي محدده بعينه مثل البحيرات الداخلية أو المحميات الطبيعية وذلك لتعطيه موضوعات التشغيل والعمل اللائق، علاقة الترابط القوية بين قوانين البيئة وموضوعات العمالة تظهر بجلاء اكثر فأكثر في افريقيا شبه الصحراء في قطاعات الطاقة المتجددة والنقايا

الحوار المجتمعي يساهم في ضمان ان التحول الاخضر يغير فقط (مجرد تحول)

الحوار المجتمعي يساهم في جعل الادارة المحلية في البيئة اكثر صرامة للعمالة لتشجيع اطر التشريع والسياسات التي تتضمن كلا من العمال ومسئول البيئة. هذا ما يوضح الاولوية التي وضعتها أجندة الامم المتحدة للتنمية المستدامة، والأسس المتضمنة في معايير العمل الدولية، بما في ذلك الاستشارات والتفاوض الجماعي. هذا وعلى المستوى العالمي الاتفاقيات اختيارية تتم بين المشروعات متعددة الجنسية والاتحاد العالمي. وأهم جوانب هذه الاتفاقيات احترام البيئة كشريك مسئول وان مقاييس اداره المخلفات وخاصة الناتجة من الصناعات التحويلية والطاقة وصناعة السيارات. أما على المستوى الوطني والمشروع تحتوى الاتفاقيات الجماعية نصوص خضراء ومازالت محدودة إلا أنها محددة وواضحة، تستخدم هذه النصوص بواسطة أصحاب الأعمال والعمل لحل أي خلاف وخاصة الموضوعات الخاصة بأهداف ذات طبيعة اقتصادية

واجتماعية للبيئة. الحوار المجتمعي بين أصحاب الأعمال والعمال قد شخصوا بل حددوا مجالات امن تكون فيها اثار البيئة يمكن تخفيضها بدون خفض أو التأثير سلباً على التشغيل وظروف العمل.

ضرورة اقتران / ترابط الحماية الاجتماعية وسياسة البيئة يمكنه ان يدعم السوقين والتحول الأخضر

نظم الحماية الاجتماعية هي الخطر الأول للحماية ضد الآثار السلبية على الدخل لجميع المخاطر بما في ذلك تلك الناشئة عن تغير المناخ واستنزاف البيئة المحلية. دعم الاقتصاد يتم عن طريق استقرار دخل الأسرة. توجد ٤ مجالات /سياسات توفر روابط جيدة بين الحماية الاجتماعية واستدامة البيئة هي: –

- حماية البطالة – برامج التحويلات النقدية – برامج التشغيل العامة – المدفوعات للخدمات المطلوبة لتقوية النظام الاقتصادي.

خاتمة

إن مجرد التحول يؤدى لزيادة / زيادات متوقعة لخلق وظائف لائقة من خلال التكامل بين موضوعات العمل والبيئة. هذا وبالرغم من ان برامج تنمية المهارات يسهل التحول إلى اقتصاد أخضر سواء للعمال أو المشروعات فإن ذلك مازال يدور في المناقشات سواء العمالية السياسية أو الاقتصادية. ان مؤسسات صنع السياسة والتطبيق والتنفيذ الجيد / الرشيد أو الفعال مجرد مفاتيح للتحول – اما الإرادة فهي المحك.

دارت أهم المناقشات والمداخلات حول النقاط التالية:

- يقلل التقرير من شأن المخاوف التي ظهرت في تقارير أخري بشأن تقلص فرص العمل بسبب التطور التكنولوجي والمستجدات العالمية في ظروف العمل.

- هناك تباين كبير بشأن تناقص فرص العمل المختلفة في المستقبل، فعلى سبيل المثال ذكرت اللجنة العالمية لمستقبل العمل فبراير ٢٠١٦، أنه من الممكن أن تنخفض الوظائف في أمريكا نحو ٤٧% على مدار ٢٠–٣٠ سنة.
- لابد من الإشارة إلى أنه على الرغم من تقلص بعض الوظائف إلا أن التقرير الحالي يتناول جانب زيادة بعض الوظائف وتوليد ٢٤ فرصة عمل جديدة وفقد ٦ فرص في مجال إنتاج الطاقة.

- **التحذير من الإفراط في التفاؤل بشأن زيادة عدد الوظائف مستقبليا، ليس فقط بسبب تخوفات التكنولوجيا ولكن من ظاهرة الركود المزمن أو طويل الأجل، بسبب عدم توليد طلب فعال على الاقتصاد بالإضافة إلى اللامساواة وانتشار الوظائف المتقطعة وغير الدائمة.**
- **المبارزة القائمة بين أروقه الأمم المتحدة وخارجها في تحديد موقف ومستقبل الوظائف من حيث زيادتها أو نقصها. حيث الحديث عن إمكانية الوصول نحو ٨٠٠ مليون عاطل في ٢٠٥٠، في مقابل زيادة بعض الوظائف نتيجة للتطورات التكنولوجية.**
- **ينبغي الأخذ في الاعتبار ما وراء المفاهيم الجديدة كالثورة الصناعية الرابعة وغيرها ، وضرورة أن تكون هناك مناقشات حقيقة تعكس طبيعة وثقافة المجتمع.**
- **ضرورة اختيار نمط التكنولوجيا المناسبة بيئياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. فقد تحولت مفاهيم العالم من النمو للتنمية ومراعاة الإنسان، ثم للتنمية المستدامة والأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.**
- **ضرورة حث وتشجيع القطاع الخاص لتبني مفاهيم ومتطلبات الاستدامة والاقتصاد الأخضر في العمليات الإنتاجية.**
- **لابد من النظر بعين الاعتبار لإسهامات المرأة غير المنظورة خاصة في الريف وتشجيع السيدات العاملات في القطاع غير الرسمي للتحول للقطاع الرسمي..**
- **أهمية وجود مرونة ما بين القطاعات الإنتاجية المختلفة وتسهيل الإجراءات وتغيير مجالات العمل بصورة مستمرة وهي ظاهرة صحية سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات المختلفة.**
- **لم يتم تناول موضوع التخضير داخل التقرير بالصورة الكافية، وكان يتطلب مزيداً من التحليل والعمق بصورة واضحة.**
- **أهمية التفرقة ما بين مناطق العالم المختلفة متسارعة ومتناقصة النمو السكاني فيما يخص قضية التشغيل والوظائف المستقبلية، نظراً لاختلاف متطلبات وآليات التعامل في كلا الحالتين.**
- **الاستعداد لقضية التغير المناخي وما تستلزمه من زراعات جديدة تقلل من حدة تأثيراتها، يمكن أن تسهم في خلق وإيجاد فرص عمل جديدة ومتنوعة.**
- **لابد من التأكيد على دور المسؤولية الاجتماعية والشركات ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة قضية التغير المناخي. بالإضافة إلى ضرورة تحمل الدول الكبرى المتسببة في هذه الظاهرة مسؤولية مساعدة الدول المتضررة وحماية العالم.**
- **التأكيد على مفاهيم الإبداع والابتكار والتعلم المستمر learning how to learn.**